Shikshan Sanshodhan : Journal of Arts, Humanities and Social Sciences ISSN(o): 2581-6241
Monthly, Peer-Reviewed, Refereed, Indexed Journal Impact Factor: 7.384
Volume - 8, Issue - 6, June - 2025

DOIs:10.2018/SS/202506007 --:-- Research Paper / Article / Review

دراسة عن الـمـيـزان الـصـرفـيّ

A study on Morphological balance

Dr. Mohd Maqdoom Ahmed Mashoqi
Assistant Professor (C), Department of Arabic, Osmania University, Hyderabad, TG India
Email – dr.mmaqdoom@gmail.com

Abstract:
هذه المقالة تحتوي على موضوع صرفي مهم وهو " الميزان الصرفي " قدمت فيها آراء الصرفيين عن الميزان الصرفي وزوائد الحروف في أصول الكلمات ، وهكذا بينت خلافات الصرفيين فيها بذكر الأمثلة من أمهات الكتب. وذكر فيها بعض الأوزان مع الأمثلة على سبيل المثال وما وقعت الخلافات بين الصرفيين عنها، مثلا : وزن أول ، أينق ، عنسل ، ملك و منجنيق . وأخيرا ذكرت الهوامش المهمة التي استفاد كاتب هذه المقالة.

Key Words:

- أهمية الميزان الصرفي
- ذكر الزوائد في الميزان
- تقديم الأمثلة للميزان مشيرا إلى اختلاف الصرفيين

وضع الصّرفيّون مقياساً يقيسون به الألفاظ الّتي يُعنون بها، ليعرفوا من خلاله عدد حروفها، وترتيبها ، وما فيها من أحرف أصليّة أو زائدة ، والمتحرّك من حروفها والسّاكن ، وما يحدثُ فيها من تغيير كحذف أحد أصولها أو قلبه ، فاختاروا لذلك مادّة ثلاثيّة الأُصول توزن بها الألفاظ جميعها ، وهي ((ف،ع،ل)). فإن كانت الكلمة الّتي يراد وزنها ثلاثيّة الأصول قوبلت أصولها بمسميّاتها في الميزان مع حركاتها وسكناتها ، إذ توزن بحسب أصلها نحو ضرب ووزنه "فَعَل"، وشرُف ووزنه " فعُل " ، وحَسب ووزنه " فعِل " ، وإنْ كانت الزّيادة حاصلةً من أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف كرّرنا الحرف الأخير من أحرف الميزان بحسب الزّيادة ، نحو دَرْهم ووزنه " فِعْلَل " ، وسَفرَجل ووزنه " فَعلّل " ، وجَحْمَرش ووزنه " فَعْلَلِل " ، وإن كانت الزّيادة حاصلة من تكرير أصل من أصول الكلمة كُرّر ما يقابله في الميزان نحو : سُلّم ووزنه " فُعّل " ، وجلببَ ووزنه " فَعْلَلَ " [1] ، أمّا إذا كانت الزّيادة حاصلة من زيادة حرف أو أكثر من أحرف الزّيادة ، ففي هذا النّوع أمران :

أحدهما : أنْ يكونَ الزّائد غير مبدل من حرف آخر ، فيوزن بمقابلة الأُصول بالأُصول ، ويُعبّر عن الزّائد بلفظه ، فيُقال في وزن عالِم : " فاعل " وفي وزن استهدف " استفعل " .

الثّاني : أنْ يكون الزّائد مبدلاً من حرف آخر كتاء الافتعال فإنّها توزن على أصلها ، فيقال في وزن " اطّهر " : " افتعل " ، لأنّ أصله " اطتهر " ، وفي اذدكر : " افتعل " وفي إزدهار " افتعال " لأنّ أصلهما : ((إذتكر وإزتهار)) وهذا مذهب الجمهور [2] .

أمّا العكبريّ فقد أجاز في ذلك وجهين إذ قال : ((إذا أردْتَ أنْ تزنَ الكلمةَ بعد الإبدال ففيه قولانِ : أحدهما : أنْ تُعيدها إلى الأصل ، ثُمّ تزنها على ذلك ، والثّاني : أنّك تزنُها على لفظها بعد الإبدال ، ومثال ذلك إذا قيل لك : ما وزن ازدجر ؟ فتقول على المذهب الأوّل : افتعل ، وعلى المذهب الثّاني : افّعل ، وتقول في ادّرأ : افتعل ، وعلى الثّاني : افّعل ، وتقول في ازدان : افتعل ، وعلى الثّاني : أفّعل)) [3] .

وقد أجاز الرّضي (ت 686هـ) وجهاً ثالثاً هو مقابلة الزائد المبدل من حرف آخر بلفظه نحو : اضطرب : فوزنه على مذهبه افطعل ، وازدجر : افدعل[4].

وما ذهب إليه العكبريّ والرّضي لا يمكن أنْ يُسلّم به لما فيه من الخلط بين الصّيغ والأوزان ، ويؤدّي إلى صعوبة التّمييز بين الأبنية واقيستها . ويبقى رأي الجمهور هو الأرجح لما فيه من اليُسر والسّهولة في معرفة الأوزان والأقيسة ، وتمييز الزّائد من الأصلي من الحروف ، فإذا وزنا الفعل : اضطرب على ما أجازه العكبريّ يكون وزنه على " افّعل " ، وإذا وزنّاه على رأي الرّضي يكون وزنه على " افطعل " فلا نستطيع أنْ نميّز أحرف الكلمة ، ولا نعرف الزّوائد من الأصول فيها.

1- وزن أوّل :

أختلف العلماء في وزن كلمة " أوّل " وأصل اشتقاقها فذهب البصريّون إلى أنّها اسم تفضيل على وزن " أفْعَل " لمنعه من الصّرف ، ولزومه " من " في قول العرب: هو أوّلُ منه ، فهذا كقولهم : هو أفضل منه ، وورود الأُولى تأنيث الأوّل، وهو عندهم أسم مشتق من فعل لم يُستعمل في اللّغة لما يلحقه من الاعتلال الكثير، وتقدير هذا الفعل " وَوَل يَوول " فأصل أوّل : أوْوَل ، أُدغمت الواو السّاكنة الأولى في الثانية المتحرّكة ، فصارت الكلمة : أوّل [5] .

وذهب الكوفيّون إلى أنّه مشتق من الفعل المستعمل في اللّغة " آل يؤول " إذا رجع ، فأصله " أَأْول" بوزن " أفْعل " ، وقلبت الهمزة الثّانية واواً للتّخفيف ، وأُدغمت الواو الأولى في الثّانية . وذهب بعضُهم إلى أنّ وزن أوّل " أفعل " أيضاً، لكنَّ أصلَهُ " أَوْأَل " من " وأَلَ يَوأَلُ " إذا نجا ، ثُمّ قُلبت الهمزة الثّانية واواً للتّخفيف، وأدغمت الواو في الواو ، فصار اللّفظ " أوّل " ، وقد نُسِبَ هذان القولان إلى الفرّاء وثعلب [6] .

وذهب فريق من العلماء إلى أنّ أوّل على وزن " أعفل " من " آل يؤول " وأصلُه "أَأْول" ثمّ قُدّمت العَين إلى موضع الفاء ونقلت الفاء إلى موضع العين ، فصار "أَوْأَل" ، فقلبت الهمزة الثانية واواً ، وأُدغمت الواو الأولى في الثانية فصار أوّل بوزن " أعفل" [7]

وذكر ابن دريد أنّ من العلماء من يرى أنّ أوّل على وزن " فوعل " وأصله " وَوْوَل " قُلبت الواو الأوَلى همزة لتوالي الأمثال ثمّ أُدغمت الواو الثّانية في الثالثة فصار اللفظ أوّل بوزن : فَوْعَل [8] .

وذهب أبو البقاء العكبري مذهب البصريّين رافضاً غيره من آراء ، فأوّل عنده على وزن " أفعل " ، لأنّ فاءها وعينها من موضع واحد ، مستدلاً على ذلك بقولهم في التّفضيل : هو أوّل من هذا ((ولايجوز أن يكون فوعلاً أو أعفلاً لأنّ هذين البناءين ليسا للتّفضيل)) [9] .

ويبدو أنّ رأي البصريّين في هذا الباب أرجح بدليل قولهم هو أوّل من هذا، إذا أرادوا التّفضيل ، فهو اسم تفضيل على وزن " أفعل " ، وقد ورد مؤنّثه أُولى بوزن " فُعْلى " وأصلُها : وُوْلى ، قُلبت الواو الأُولى همزة للتّخفيف ، وهي فاء الكلمة [10] .

ويُمكن أنْ نطمئنَّ إلى أنّ كلمة أوّل مشتقة من الأصل غير المستعمل لأنّنا إذا افترضنا أنّها مشتقّة من " آل يؤول " وأصلُه : أَأْول ، وقلبت الهمزة الثّانية واواً، ثُمّ أُدغمت ، فإنّ حكم الهمزة السّاكنة الواقعة بعد همزة مفتوحة أنْ تقلَبَ ألفاً مثل: آدم ، وأصلُها : أَأْدم – ولا يجوز قلبها واواً . وإذا قيل : لِمَ لا تكون مشتقة من "وأَلَ يئِلُ" وأصلها " أوْأل " فأُبدِلت الهمزة التي بعد الواو ، واواً ، ثُمّ أُدغمت الواو الأُولى في الثانية فصار أوّل ؟ فالجواب : أنّ الهمزة المفتوحة إذا أُريد تخفيفها أنْ تنقل حركتُها إلى ما قبلها ، ولا يجوز أنْ تقلب واواً [11] .

2- وزن أينق

قال العكبريّ ((فأمّا أينُقٌ فأصلُها أونق مقلوبة عن : أنوق ، ووزنُها أعفُل، وأُبدلت الواو السّاكنة ياءً لإطّراد البدل فيها)) [12] ، وهذا يعني أن أصل أينُق "أنُوق" على وزن " أفعُل " وهو بناء من أبنية جموع القلّة جُمعت عليه " ناقة " ثمّ استثقلوا الضمّة على الواو فقدّموها وقالوا " أونُق" ثُمّ عوّضوا عن الواو ياءً ، فقالوا " أينُق " وما ذهب إليه العكبريّ هو مذهب أكثر العلماء ، فقد نُقل عن سيبويه قوله ((أينق إنّما هو أنُوق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو ، وقلبوا))[13] على أنّ قلب واو " أونق " ياءً في " أينق " لا مسوغ له لزوال موجب القلب الذي هو اجتماع الضّمّة والواو في " أنُوق " إذ أنّ " أونُق " لا ثقل فيها ، ولو قالوا : قُلِبت واو " أنوُق" ياءً كما قُلِبت همزةً في " أدؤر " أصلُه " أدوُر " [14] لثقل الضّمّة والواو ، ثُمّ قُدّمت ياء " أينُق " إلى موضع النّون وأُخّرت النّون إلى موضعها لكان أقربُ إلى القبول من قولهم ((التّغيير يؤنس بالتّغيير)) ، وذهب بعضهم إلى أنّ "أينق" مقلوب عن "أنوق" ثُمّ حذفت الواو وعُوّض منها ياء زائدة ، ووزنه "أيفُل"[15] .

وما ذهب إليه الجمهور أولى لأنّ دعوى القلب أيسر من دعوى الحذف والتّعويض ، ويزاد على ذلك أنّ التّعويض من الحرف المحذوف يكون في طرف اللّفظة أكثر ممّا يكون في حشوها .

3- وزن عَنْسل :

قال العُكبَريّ ((وممّا زِيدَتْ فيه – أي النّون – ثانيةً عَنْسلٌ للنّاقة السّريعةِ ، لأنّهُ من العَسَلان ، وهو مشيُ الذّئب ، لأنه سريع)) [16] يُريد أنّ معنى كلمة "عَنْسل" النّاقةُ السّريعةُ ، لأنّها مأخوذة من العَسَلان وهو مشيُ الذّئب ، وعلى هذا يكون وزنُها " فَنْعل" لأنّ النّون فيها زائدةٌ ، وما ذهب إليه العكبريّ هو مذهب أكثر علماء العربيّة ، فقد قال سيبويه ((وممّا جعلتُه زائداً بثبت العَنْسل لأنّهم يُريدون العَسُول)) [17] ، وقال أبو عليّ الفارسي ((ولحِقت ثانيةً في عَنْسل وعنبس لأنّه من العَسَلان والعُبُوس)) [18] ، وذكر ابن يعيش أنّهم ((جعلوه مشتقاً من عَسَلان الذّئب ، وهو شدّة عدوه فكانت – أي النّون – زائدة لذلك)) [19] .

وذهب محمّد بن حبيب (ت 249هـ) إلى أنّ كلمة " عنسل " مأخوذة من العَنْس ، وهو النّاقة الصّلبة ، فتكون اللام فيها زائدة والنّون من أصل اللفظ ، ووزنها " فَعْلل " [20] ، وردّ ابن جني هذا المذهب قائلاً ((وما أراه إلاّ أضعفَ القولين ، لأنّ زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللاّم في كلّ موضع)) [21] .

ويمكن الإطمئنان إلى أنّ مذهب سيبويه ومن تابعه أرجح لأنّ زيادة النّون ثانية أكثر من زيادة اللاّم فقد قالوا جندب ، وعنصر ، وعنبس بزيادة النّون فيها ، يعضدُ ذلك مناسبة الاشتقاق بين " العنسل " والعَسَلان ، إذْ أنّ العنسل تعني الناقة السّريعة ، والعَسَلان يعني المشيُ السَّريع ، أمّا العنْس والعنسل فلا مناسبة بينهما ، لأنّ العَنْس : يعني النّاقة الصُّلبة ، والمناسبة بين العنسل والعَسَلان أكثر ممّا بين العنسل والعنس .

4- وزن مَلَك :

اختلف العلماء في وزن " ملك " على عدة مذاهب فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ " مَلَك " أصله " مَلأَك " على وزن " مَفْعل " ثُمّ تُركت همزته لكثرة الاستعمال بعد أنْ أُلقيت حركتُها على الفاء ، فقالوا : مَلَك على وزن " مَفَل " [22] لأنّ الهمزة كانت عيناً ، وفي الجمع رُدّت إلى أصلها ، فقالوا : ملائك على وزن "مفاعل" ثمّ زيدت الهاء في " ملائكة " لتأنيث الجمع . ومَلَك في هذا المذهب من لأَكَ فلانٌ فلاناً يلأَكُهُ لأْكاً وملأكة إذا أرسَلَهُ ، وذهب هذا المذهب أكثر علماء العربيّة [23] .

وذهب الكسائيّ (ت 189هـ) إلى أنّ " مَلَك " أصله " مَأْلك " على وزن "مَفْعل" ثمّ قُلبت الهمزة إلى موضع اللاّم ، فصار " مَلأَك " على وزن " مَعْفَل " ثُمّ خُفّفت الهمزة بأنْ أُلقيت حركتها على اللاّم ، وحُذفت ، فصار مَلَك بوزن " مَعَل " وقيل في الجمع ملائكة على وزن " معافلة " فرُدّت الهمزة إلى أصلها ، وملك مشتق من الألوكة وهي الرسالة، يُقال : ألك فلانٌ فلاناً يألكُه ألكاً ، وألوكة إذا أرسله ، وعنده هذه المادّة مهموزة الفاء في الأصل لا مهموزة العين [24] .

ونُسب إلى ابن كيسان (ت 299هـ) رأيٌ ذهب فيه إلى أنّ " مَلَك " مشتق من المُلْك لأنّه مالك للأُمور الّتي جعلها الله له وعنده ميم " ملك " أصليّة ، وأصله " مَلأك " على وزن " فَعْأل " مثل " شمأل " وقد حُذفت الهمزة الزائدة في المفرد، تخفيفاً ، وفي الجمع رُدّت إلى أصلها ، فعلى هذا يكون وزن " ملك " هو " فَعَل " ووزن " ملائكة " : " فعائلة " وفُتحت اللاّم في المفرد ، فرقاً بينه وبين المَلِك البشريّ فقيل للبشريّ " مَلِك " بكسر اللاّم ، وللرّوحانيّ " ملَك " بفتح اللاّم [25] .

وذهب بعضهم إلى أنّ " مَلَك " على وزن " فَعَل " من المُلك وهو القُوّة والميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنّه جُمع على " فعائلة " شاذاً [26] ، ورجّح أبو البقاء العكبريّ مذهب الخليل وسيبويه ، قائلاً ((فقال أكثرهم مَلأَك ، وهو مَفْعَل....إلاّ أنّهم ألقَوا حركة الهمزة على اللاّم ، وحذفوها ، ويدلُّ عليه قولهم في الجمع ملائكة على وزن مفاعلة ، ولو كانت غير زائدة لكانت " فعائلة " الواحدة " فَعيلة " وليس كذلك)) [27] .

وممّا يُقال في هذه المذاهب أنّ الأخذ بالمذهَب الرّابع الذي يحكم بأصالة الميم ، وخلوّ كلمة " مَلَك " من الحذف ، يجعَلنا أمامَ أمرين لا يمكن التّسليم بهما ، الأوّل :- إخراج الجمع على الشُّذوذ لأنّهم جمعوا مَلَك " فَعَل " على ملائكة "فعائلة" وهذا مردود والثّاني : أنّ اشتقاق " مَلَك " و "ملائكة " من المُلْك مردودٌ لعدم الاتّصال بين معنى " مَلَك وملائكة " من جهة ، ومعنى " المُلْك " من جهةٍ ثانية .

أمّا مذهب ابن كيسان فهو بعيدٌ لقلّة " فَعْأل " في العربية قياساً بـ" مَفْعَل "، وهذا ((اشتقاق بعيدٌ ، وفَعْأل قليل ، لا يُرتكب مثله إلاّ لظهور الاشتقاق كما في شمأل)) [28] ، وبذلك يكون مذهب الخليل وسيبويه أولى لأنّ الأخذ بمذهب الكسائي يُلزمنا بالنّقل والحذف وهذا عمل كثير ، أمّا مذهب الخليل وسيبويه فهو سالم من القلب سوى الحذف وهذا باجماعهم على أنّ الهمزة حُذفت تخفيفاً .

5- وزن منجنيق :

اختلف علماء العربيّة في وزن كلمة " منجنيق " وأصلها : فذهب سيبويه إلى أنّ الميم في هذه الكلمة أصل ، والنّون الأُولى زائدة ، لأنّ ((الميم منه من نفس الحرف)) وعلّل ذلك بأنّ الزّيادة لا تلحق الرُّباعي أوّلاً ألاّ الأسماء من أفعالها نحو مُدحرج ، ومُنطلق [29] ، ووزن الكلمة على ذلك " فَنْعَليل : الذي يأتي في الاسم والصّفة فالإسم كـ " منجنيق " ، والصفة كـ "عنتريس" والميم في مَنْجَنيق فاء الكلمة والنّون زائدة بدليل قولهم : " مجانيق " فتذهب النّون في التّكسير كما تذهب التّاء في عنكبوت عند جمعه على عناكب ، والياء في عيضموز عند جمعه على " عضاميز " [30] ، واستحسن هذا المذهب أكثر علماء العربية كالمازني والمبرّد والفارسي وابن جني [31]

وذهب الفرّاء وأبو عبيدة إلى أنّ الميم في " منجنيق " زائدة بدليل اشتقاقهم الفعلين " نجنق " و " جنقوا " بلا ميم [32] .

أمّا أبو البقاء العكبري فقد ذهب مذهب الجمهور مستدلاً على ذلك بجمع " منجنيق " على " مجانيق " بحذف النّون الأولى ، لأنّها لو كانت أصلاً ما حذفت في التّكسير لأنّ الأصليّ لا يُحذف وهو ثانٍ ، ولا يحكم بزيادة الميم مع أصالة النّون [33] . ونظرة فاحصة في هذين المذهبين نجدُ أنّ ما ذهب إليه سيبويه والجمهور أولى ، لأنّهم قالوا في جمع "منجنيق" : " مجانيق " بحذف النّون الأُولى في الجمع وهو دليل على زيادتها ، وإذا ثبتت زيادة النّون حُكم على الميم بالأصالة لئلاّ يجتمع زائدان في أوّل الاسم ، وذلك لا يجوز إلاّ ما كان جارياً على فعله نحو مُنطلق ومستخرج [34] .

وأمّا ما استدلّ به أصحاب المذهب الثّاني من قول العرب : (جنقوا) و(نجنق) بحذف الميم من هاتين الكلمتين ، فمردود بقول بعض العلماء : إنّ هذه الكلمة أعجمية ((والعربُ قَد تخلّطُ في اشتقاقها من الأعجميّة)) [35] .

وقال آخر ((والمختار من هذه المذاهب أنّه فَنْعليل لأنّ " جنقونا " غير معتدٍّ به ، ولا وجه لعدم الاعتداد بمجانيق ، لأنّ جمع منجنيق أمّا مجانيق أو مجانق ، وكلاهما يدلّ عليه)) وإنّما قيل " جنقونا " لا يُعتد به لأنّه حكاية عن بعض الأعراب ، وجائز أن يكون قد دخل إلى العربيّة وليس بعربيّ ، أمّا مجانق أو مجانيق ، فإنّهما متّفق عليهما أن يكونا جمعاً لمنجنيق ، إذْ ((ليس مجانق كـ"جنقونا" حتّى لا يُعتدُّ به لأنّ ذلك حكاية عن بعض الأعراب ومجانيق متّفق عليه))[36]

الهوامش :

1. ينظر : المناهل الصّافية 33/1 – 34 ، ودروس التّصريف : 30 .
2. ينظر : الكتاب 470/4 ، والمقتضب 64/1 ، والمنصف 339/2 – 340 .
3. اللباب 682/2 .
4. ينظر : شرح الشافية 19/1 .
5. ينظر : الكتاب 195/3 ، والمقتضب 151/1 ، والمنصف 202/2 .
6. ينظر : المنصف 302/2 ، والممتع 564/2 .
7. ينظر : التبيان 58/1 .
8. ينظر : الجمهرة 363/3 وشرح الشّافية للرّضي 340/3 .
9. اللباب 604/2 ، وينظر التبيان 57/1 – 58 .
10. ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : 88 .
11. ينظر : اللباب 604/2 .
12. اللباب 664/2 .
13. الكتاب 466/3 وينظر المقتضب 30/1 ، وحاشية ابن جماعة 132 .
14. ينظر : أدب الكاتب 267 ، والتكملة : 406 .
15. شرح الشافية للجاربردي: 132 .
16. اللباب 619/2 .
17. الكتاب 320/4 .
18. التكملة : 556 .
19. شرح المفصل 155/9 ، وينظر : شرح الشافية للجاربردي : 200 .
20. ينظر : الممتع 215/1 .
21. الخصائص 51/2 .
22. ينظر : الكتاب 379/4 – 380 .

23. ينظر : مجاز القرآن 35/1 ، وإصلاح المنطق : 159 ، والأصول 293/3 ، والمنصف 102/2-104 ، والأمالي الشجرية 292/2 ، وشرح الشافية للجاربردي 209 .
24. ينظر:شرح الشافية للرضي347/2، والك 273/12،وشرح الشافية للجاربردي : 209.
25. ينظر: المشكل 86/1، وشرح الشافية للرضي 347/2 ، وشرح الشافية لنقره كار 145.
26. ينظر : اللباب 618/2 ، والتبيان 46/1 .
27. اللباب 618/2
28. شرح الشافية للرضي 347/2 .
29. الكتاب 309/4 .
30. ينظر : المنصف 146/1 .
31. ينظر : نفسه 146/1 ، والمقتصب 59/1، والتكملة : 553 – 554 .
32. ينظر : المنصف 147/1 ، والممتع 254/1 واللسان (جنق)
33. ينظر : اللباب 615/2 .
34. ينظر : شرح المفصّل 139/5 .
35. الممتع 254/1 .
36. شرح الشافية للجاربردي : 216.